دراسة مؤشرات الهشاشة في الاقتصاد العراقي– الأسباب والمعالجات للمدة (2006–2022)

A study of indicators of fragility in the Iraqi economy - causes and solutions for the period (2006-2022)

م.م. محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الانبار

muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq

المستخلص:

يواجه العراق حالة متزايدة من انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي واضطرابات اجتماعية متزايدة وتفاقم فجوة العمق ما بين الدولة والمواطن، فبعد مرور زهاء عقدين من الزمن على حرب عام (2003) مازال البلد عالقاً في واقع الهشاشة وبمستويات كبيرة، وفي ظل غياب الإصلاحات الهيكلية في القطاع الحقيقي ستظل الهشاشة ومسبباتها الكثيرة عائقًا حقيقيًا لقدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب إمكانات النمو والاستقرار. يهدف البحث إلى بيان واقع الهشاشة في الاقتصاد العراقي مع تشخيص نقاط الضعف في الهيكل الاقتصادي وصولاً إلى عرض الأسباب التي ألقت بظلالها على بنية الاقتصاد وبيان المعالجات. توصل الباحث إلى أن مؤشرات الهشاشة تسجل مراكز متطورة ومتقدمة ولا يزال وضع الدولة مسجلاً بين الإنذار والإنذار المرتفع، إذ نلاحظ أن ترتيب العراق دوليًا من بين (178) دولة متصدراً قائمة مؤشرات الهشاشة إذ سجل العراق عام (2007) ثاني دولة هشة بعد السودان التي تحتل المرتبة الأولى. يوصي الباحث بضرورة العمل على وضع خطط واستراتيجيات مدروسة نحو اقتصاد أقل اعتماداً على النفط وتفعيل تنويع القطاعات الاقتصادية وتحسين بيئة الاعمال ومناخ الاستثمار وزيادة شفافية بدء الأعمال وانشاء استثمارات جديدة، مع ضرورة التوجه نحو إعادة بناء القطاع الخاص، وضرورة توجه الحكومة نحو استثمار وتوفير الحماية الكاملة للطاقات والعقول الوطنية والقضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري، مع وضع استراتيجية حكومية تكفل وبشدة منع التدخل الخارجي في الشأن العراقي والتوجه الجاد نحو فرض سيادة وهيبة الدولة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الهشاشة الاقتصادية، الدولة الهشة، التنمية غير المتوازنة.

Abstract:

Iraq is facing an increasing state of political and economic instability, increasing social unrest, and a deepening gap between the state and the citizen. Nearly two decades after the 2003 war, the country is still stuck in a state of fragility at significant levels, and in the absence of structural reforms in the real sector, Fragility and its many causes are a real obstacle to the Iraqi economy's ability to absorb the potential for growth and stability. The research aims to explain the reality of fragility in the Iraqi economy, while diagnosing the weak points in the economic structure, leading to presenting the reasons that cast their shadow on the structure of the economy, and explaining the solutions. The researcher concluded that the fragility indicators record sophisticated and advanced positions, and the state's status is still registered between warning and high alert, as we note that Iraq's international ranking is among (178) countries, topping the list of fragility indicators, as Iraq registered in (2007) the second fragile state after Sudan, which occupies first place. The researcher recommends the need to work on developing thoughtful plans and strategies towards an economy less dependent on oil, activating the diversification of economic sectors, improving the business environment and investment climate, increasing the transparency of starting businesses and creating new investments, with the need to move towards rebuilding the private sector, and the need for the government to move towards investing and providing full protection for energies. And national minds and eliminating the

phenomenon of financial and administrative corruption, while developing a government strategy that strictly ensures the prevention of external interference in Iraqi affairs and a serious move towards imposing the sovereignty and prestige of the state.
Keywords: indicators of economic fragility, Fragile state, unbalanced development.

المقدمة:

غالبًا ما تتميز "الدول الهشة" بـ انعدام الأمن والعنف المستمر وضعف الحكم وإرث الصراع وعدم القدرة على توزيع السلع العامة بكفاءة وإنصاف، إلا أن طبيعة الهشاشة من أكثر القضايا إثارة للجدل في اقتصاديات الدول نظرًا لوجهات النظر متعددة الأبعاد للهشاشة، تواجه البلدان المختلفة أشكالًا مختلفة من الهشاشة مثل الهشاشة من عدم الاستقرار السياسي والهشاشة من الصراعات والهشاشة من عدم استقرار الاقتصاد الكلي، أصبحت هشاشة الدول قضية استراتيجية للسلام والتنمية لصانعي السياسات في كل من الدول الهشة والمستقرة على حد سواء، وعلى وفق أثنى عشر مؤشراً للدولة الهشة والتي تضم جوانب عديدة "اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أمنية" معبرة عن واقع الهشاشة في الاقتصاد، ما زال العراق من أكثر الدول هشاشة والتي ينتج عنها معوقات عدة منها اقتصادية كالفساد المالي والتنمية غير المتوازنة، واجتماعية كهجرة الأدمغة والعقول، والسياسية والأمنية كغياب الاستقرار الأمني وانتهاك حقوق الأنسان، لذا فأن فاعلية أداء السياسة الاقتصادية يتأرجح بين هذه المؤشرات، إضافةً إلى العديد من العوامل التي تتصل بواقع الفساد الإداري المستشري في مفاصل المؤسسات العامة والخاصة، وانخفاض قدرة جذب الاستثمارات اللازمة للنهوض بقاعدة انتاجية متنوعة، كل هذه العوامل والمؤشرات تعمل بشكل متظافر على تشويه مسار بلوغ الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إذ أن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب حيث يكون عرضةً للتقلبات والظروف الطارئة سواء كانت على المستوى العالمي أم على المستوى المحلي، الأمر الذي يتطلب وضع إجراءات عديدة من شأنها الحد من حالة الهشاشة.

أهمّية البحث Research Importance : تأتي أهمّية البحث على وفق مؤشرات الدولة في هشاشة اقتصادها والذي يعبر عن مواطن الضعف في قدرة الدولة بعملية الشروع بوظائفها الأساسية من أجل عرض وتشخيص الأسباب والمعالجات والأسس الاقتصادية، والقدرة على الصمود في وجه الكوارث والأزمات.

مشكلة البحث Research Problem

1-ماهي رتب مستويات الهشاشة الاقتصادية في العراق.

2-ماهي الأسباب التي أخذت بالاقتصاد للوقوع ضمن الدول الأكثر هشاشة من بين الدول المدرجة ضمن معيار الهشاشة، فضلاً عن بيان طبيعة معالجات الهشاشة في الاقتصاد العراقي.

3-هل أزمة الهشاشة الاقتصادية مُتأصِّلة في طبيعة الأجيال أم إنها نتيجة العيش تحت تأثير أسلوب الحياة السياسية، الأمنية.

4-يتمتع العراق باقتصاد مفكك قطاعياً لأسباب؛ اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أمنية.

فرضية البحث Research Hypothesis :أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية نجمت عن إدراج الاقتصاد العراقي ضمن الاقتصادات الأكثر هشاشة بين الدول خلال مدة البحث.

أهداف البحث Research Objectives: يهدف البحث إلى بيان واقع الهشاشة في الاقتصاد العراقي مع تشخيص نقاط الضعف في الهيكل الاقتصادي وصولاً إلى عرض الأسباب التي ألقت بظلالها على بنية الاقتصاد والمعالجات والتي تتمحور في آلية تحسين حالة الاقتصاد العراقي.

حدود البحث Search Limits: أن البحث العلمي وطبيعة منهجه تقتضي وجوب تحديد أبعاد البحث من أجل عرضه بطريقة موضوعية تساعد في التوصل لنتائج منطقية وواقعية. ومن هذا المنطلق تتمثل حدود البحث بالآتي:

1-البعد المكاني: الاقتصاد العراقي.

2-البعد الزماني: يغطي البحث مدة زمنية (17 سنة) إذ تمتد من (2006-2022).

هيكلية البحث Research Structure: قُسّمَ البحث إلى ثلاثة مباحث اخْتَصَّ **المبحث الأول** في عرض الإطار النظري والمفاهيمي للهشاشة، أما المبحث الثاني: اخْتَصَّ بعرض إطار تحليل مؤشرات الهشاشة في العراق للمدة (2006-2022)، فيما جاء المبحث الثالث: مُشَخِّصَا أسباب ومعالجات الهشاشة في العراق، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

1-1: المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للهشاشة.

1-1-1: مفهوم الهشاشة: توصف الدولة الهشة أحيانًا أنها شبه دولة، والتي تتمتع بحكم القانون ولكن ليس لها سيادة فعلية، تحقق هذه الدولة سيادة قانونية على وفق قبولها في النظام الدولي للدول، لكنها مع ذلك لا يعترف بها مواطنوها كسلطة عامة (Gsdrc, 2016: 10)، كما تشير الهشاشة إلى حالات مفاجئة أو دورية، إذ أن انهيار الدولة يرتكز بشكل أو بآخر حول فقدانها مركز الاستغلال الأمثل للموارد (Andersen, 2007: 35)، وتعرف على أنها ذلك البلد الذي يواجه تحديات إنمائية شديدة بشكل خاص: مؤسساتية ضعيفة القدرات وسوء الإدارة وعدم الاستقرار السياسي (Ethiopia, 2015: 2)، كما تعرف الدول الهشة على أنها تلك التي تكون فيها الحكومة غير قادرة أو غير راغبة في ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسية بشكل كافٍ لأجزاء كبيرة من سكانها والتي تكون فيها شرعية الحكومة موضع شك وهذا يشمل الدول التي تفشل أو تتعافى من الأزمة (Dowst, 2009: 2)، أمّا التعريف البارز هو تعريف وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، والتي تعّرف الدول الهشة بانها دول تكون فيها الحكومة إما غير قادرة أو غير راغبة في عملية تقديم الوظائف الأساسية، مثل العدالة والأمن واستحقاقات الخدمة (DFID, 2005: 7).

1-1-2: **نظرة عامة على أسباب الهشاشة:**على الرغم من تعدد الأسباب والأبعاد للهشاشة، إلا أن المجموعات التالية تعتبر من العوامل الرئيسية التي يمكن تصنيفها واعتبارها أسبابًا للهشاشة من بين المجموعات والتصنيفات الأكثر انتشارًا في الأدبيات : (Mcloughlin, 2012: 17).

1-العوامل الهيكلية والاقتصادية: تتمثل في التدهور الاقتصادي أي الأداء المتدني والدخل المنخفض الفقر، الصراع العنيف، وجود المتمردين المسلحين، ثروة الموارد الطبيعية (نقص ثروة الموارد الطبيعية)، الجغرافيا، الإجهاد الديموغرافي (بما في ذلك التحضر) وانخفاض مستويات التنمية البشرية.

2- العوامل السياسية والمؤسسية: أن الاضطراب السياسي والمؤسسات الرسمية الضعيفة تساهم بحد ذاتها في طابع هشاشة الدولة والتي تكمن في أزمات شرعية الدولة وسلطتها، وقمع المنافسة السياسية، وسوء الإدارة، وضعف المؤسسات (الرسمية)، والتعددية المؤسسية، والانظمة السياسية الهجينة، والتحولات السياسية، ونهب الدولة (Anten, 2009: 14).

3- العوامل الاجتماعية: وأن من العوامل الرئيسية التي تستند إليها بشكل أساسي تتمثل بعدم التجانس العرقي والاجتماعي، التجزئة الشديدة للهوية الإقصاء الاجتماعي أي تقسيم السكان، عدم المساواة بين الجنسين، الافتقار إلى التماسك الاجتماعي بما في ذلك نقص رأس المال الاجتماعي، ضعف المجتمع المدني (Ethiopia, 2015: 3).

4-العوامل الدولية: تتمثل في إرث الاستعمار الاقتصاد السياسي الدولي، تغير المناخ، الصدمات الاقتصادية العالمية (بما في ذلك أسعار المواد الغذائية).

1-1-3: أبعاد الهشاشة: تشير الهشاشة إلى ستة أبعاد رئيسية: الاقتصادي والدولة، والصراع والعدالة، والأمن والسلام، والبيئي ومؤشر المخاطر العالمية، والشكل (1) يوضح تفسير تفرعات مسار أبعاد الهشاشة متمثلةً بالآتي: (Asian Development Bank, 2014: 5) (Guillaumont & Jeanneney, 2009: 10-11).

1- **البعُد الاقتصادي:** يقوم هذا البُعد بعملية تقييم الأداء العام للحكومة في إدارة الجوانب الاقتصادية بما في ذلك الفرص والإدارة الاقتصادية والسياسات الهيكلية، إذ يمكن للفشل في البُعد الاقتصادي أن يضر بالاستقرار من خلال تقويض دخل البلد وأفاق التنمية طويلة الأجل.

2- **بُعد الدولة:** يعكس العوامل الرئيسية التي تحدد الدولة إذ يتم بيان هشاشة الدولة من حيث سلطة الدولة وشرعيتها وقدرتها وفعاليتها، في حين يعكس بُعد الدولة التحديات في شرعية الدولة وسلطتها، وكذلك في فعالية وقدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية.

3- **بُعد النزاع والعدالة:** أن هذا البُعد يُظهر اندلاع النزاعات أو تصعيدها، إضافةً الى الإنفاذ العادل والمنصف للقانون، النزاع هو مصدر معروف للهشاشة من خلال تأثيره الكبير والمدمر على التنمية البشرية، في كثير من الأحيان يغذي الوضع التنموي المنخفض الصراع ويخلق حلقة مفرغة من التخلف "فخ الفقر" في حين قد لا يكون الصراع بالضرورة سبب عدم الاستقرار، لكنه يشير إلى ضعف أساسي في الدولة، علاوة على ذلك، فإن جوانب عدالة الدولة تتمثل بمصدر قلق كبير للسكان الفقراء في بلد ما، في حين لن يتمكن الفقراء من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والكهرباء والمياه والصرف الصحي عندما لا تستطيع الدولة استيعاب العدالة والإنصاف (Naude, et al, 2011: 8).

4- **بُعد الأمن والسلام:** يقيس هذا البُعد جوانب تعزيز السلام والأمن الضروريين للدولة من أجل أن تكون قادرة على تقديم الخدمات الأساسية الضرورية للتنمية البشرية، إذ يقيس «هيكل السلام» الأطر المؤسسية التي تعزز مجتمعًا متناغمًا، وفي هذا السياق ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الأمن نفسه جزءا من هيكل السلام.

5- **البُعد البيئي:** بغية النظر في قضايا الاستدامة البيئية يتمثل الجانب البيني في اعتبار أن الدولة قد تسعى لتحقيق عملية النمو الاقتصادي على حساب استدامتها البيئية، في حين قد يكون للأضرار البيئية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاد الدولة ورفاهيتها.

6- **بُعد مؤشر المخاطر العالمية:** يرتكز هذا البعد على النظر بمدى تعرض الدولة للمخاطر الطبيعية حيث أن الدول الهشة معرضة بشكل خاص بسبب هشاشة بنيتها التحتية المحدودة للتكيف.

الشكل (1) تفسير تفرعات مسار أبعاد الهشاشة

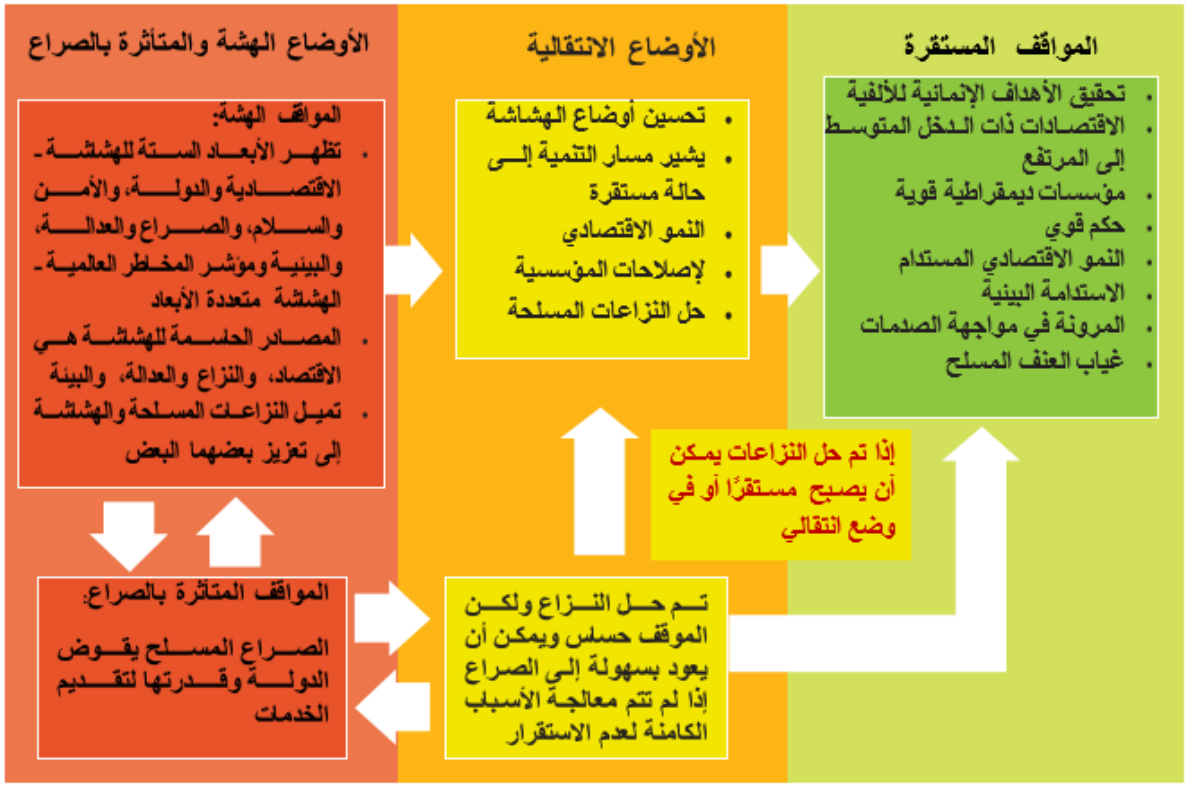

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على

Asian Development Bank (2014) Fragility Index for a Differentiated Approach Engagement in Fragile and - Conflict-Affected Situations – Asian Development Bank Stock No. ARM146739-2.

1-1-4: مؤشرات الهشاشة: تتوفّر أداة تستخدم في العادة لتقييم الهشاشة وهي «مؤشر الدول الهشة»، وهو تصنيف سنوي يغطي (178) دولة على وفق أساس مستويات الاستقرار وضغوط معينة تواجهها الدول، إذ أن هذا التصنيف يستند الى (12) مؤشراً عن هشاشة الدولة وفقاً للفئات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، بالنسبة لكل مؤشر يتم وضع تصنيفات على مقياس من «0 إلى 10»، و«0» يدل على (الأكثر استقرارا) و«10» تعني (الأقل استقرارا)، إذ أن النتيجة الإجمالية هي مجموع (12) مؤشر وهي على مقياس من «0-120» ويوفر مؤشر الدول الهشّة أداة مهمة بغية تسليط الضوء على الضغوط العادية التي تعاني منها كل الدول من أجل تحديد وتشخيص الضغوط التي تدفع بدولة الى الانهيار **(منظمة العمل الدولية ILO، 2016:1).**

الشكل (2) مؤشرات ودرجات الهشاشة

المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات السياسية والأمنية
1) الضغوط الديموغرافية 2) اللاجئون والنازحون داخليًا 3) هجرة الادمغة والعقول	1) الانحدار الاقتصادي * الدخل الفردي * الانتاجية * التضخم * معدلات البطالة * الدّين العام * مستويات الفقر * البنية التحتية 2) التنمية الاقتصادية غير المتكافئة	1) أمن الدولة 2) انقسام النخبة 3) شرعية الدولة 4) الخدمات العامة 5) حقوق الانسان وسيادة القانون 6) التدخل الخارجي

مستويات ودرجات الهشاشة		
مستوى المؤشر الرئيس	مستوى المؤشر الفرعي	درجة المؤشر
المستدامة	—	29.9 – 0
المستقرة	أكثر استقراراً	59.9 – 30
	مستقرة	
تحذير	عليها تحذير مرتفع	89.9 - 60
	عليها تحذير مرتفع جداً	
انذار	عليها انذار	120 - 90
	عليها انذار مرتفع	
	عليها انذار مرتفع جداً	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على:

FRAGILE STATES INDEX, FFP ,THE FUND FOR PEACE, VARIOUS RPORTS

2-1: المبحث الثاني: تحليل واقع مؤشرات الهشاشة في العراق للمدة (2006-2022).

تُعد دراسة الهشاشة إزاء مواجهة التراجع الامكانات بأبعاد متأثرة بالأزمات، كتراجع الخدمات الاجتماعية في جانب، وضعف القدرات الاقتصادية والسياسية وصمودها في التعاطي مع الأزمات في جانب آخر، إذ أن العراق يُعاني من هشاشة ثلاثية الأبعاد تكمن في هشاشة الدولة والنظام سياسي، إضافةً إلى هشاشة المجتمع وهشاشة الاقتصاد، وعلى الرغم عن الكيفية والتطورات النسبية التي شهدها الواقع العراقي بعد حقبة عام (2003) إلا إنه لا يزال مسجلاً مراكز متطورة ومتقدمة في مؤشرات الدولة الهشة ولا يزال وضع الدولة مسجلاً بين الإنذار والإنذار المرتفع، أي أن طبيعة فرض الإنذار يتمحور من ضمن المستوى المعلوم للمؤشرات، حيث كلما أقترب المؤشر من الدرجة (1) يدل ذلك على الاستقرار، أمّا في حال المؤشر يقترب من الدرجة (10) هذا يدل على عدم الاستقرار الأمر الذي يأخذ نحو فرض الإنذار بحكم القرب أو البعد من الدرجة، ويلاحظ من الجدول (1) أن مؤشرات الهشاشة تتضمن ثلاثة أصناف كالاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية حيث كل صنف يضم عدداً من المؤشرات. ويعرض الجدول (1) الأصناف وفق الآتي:

2-1-1: المؤشرات الاقتصادية:

1) **الانحدار الاقتصادي:** سجل هذا المؤشر أسوأ درجة في عامي (2006-2007) إذ بلغ (8.2) (8) درجة، ويعود ذلك إلى الحصار الاقتصادي والقيود التي كانت مفروضة قبل عام (2003) الأمر الذي أخذ بمستوى الانحدار الاقتصادي (التدهور) نحو تفاقم درجته، ليتجه بعدها المؤشر في الأعوام (2008-2014) في التذبذب نحو الارتفاع والانخفاض حتى بلغ عام (2014) (7) درجة، فيما سجل عام (2020) أفضل درجة خلال مدة البحث إذ بلغ (5.6) درجة، وجاء ذلك نتيجة بداية

توجه الحكومة في الاهتمام نحو رفد سبل التنمية في السنوات الماضية وخصوصاً بعد تعافي العراق من الأزمات المركبة التي عصفت بالاقتصاد العراقي.

2) التنمية غير المتوازنة:

يأتي هذا المؤشر في التركيز بعملية توزيع منافع التنمية بشكل غير عادل، ليسجل هذا المؤشر أَسوَأَ درجة عام (2011) بلغ (9) درجة، وذلك نتيجة عدم التركيز على توجيه الاستثمارات نحو الصناعات والمشروعات الزراعية والخدمية الرائدة، القادرة على إحداث أكبر أثر يحفز التنمية، في حين سجل هذا المؤشر أفضل درجة عند عام (2022) بلغ (5.8) درجة، بسبب تعافي الاقتصاد مع تسارع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (10.5%) في عام (2022) نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وتعافي القطاعات غير النفطية بعد انحسار جائحة كورونا الأمر الذي أنعكس ايجاباً على واقع الاقتصاد العراقي (**Carret, et al, 2022: 1**).

الجدول (1) مؤشرات للهشاشة في العراق للمدة (2006-2022).

السنوات	المؤشرات الاقتصادية		المؤشرات السياسية والأمنية								المؤشرات الاجتماعية		
	الانحدار الاقتصادي	التنمية غير المتوازنة	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الانسان وسيادة القانون	التدخل الخارجي	جهاز الأمن	النخب المتعصبة	التظلم الجماعي	الضغوط الديموغرافية	اللاجئون والمشردون	استنزاف العقول والأدمغة
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
2006	8.2	8.7	8.5	8.3	9.7	10	9.8	9.7	9.8	8.9	8.3	9.1
2007	8	8.5	9.4	8.5	9.7	10	10	9.8	10	9	9	9.5
2008	7.8	8.5	9.4	8.5	9.6	10	9.9	9.8	9.8	9	9	9.3
2009	7.6	8.6	9	8.4	9.3	10	9.7	9.6	9.7	8.7	8.9	9.1
2010	7.6	8.8	9	8.4	9.1	9.5	9.5	9.6	9.3	8.5	8.7	9.3
2011	7	9	8.7	8.0	8.6	9.3	9.5	9.6	9	8.3	9	8.9
2012	7.7	8.7	8.4	7.8	8.3	9	9.9	9.6	9.7	8	8.5	8.6
2013	7.3	8.4	8.6	7.6	8.6	8.5	10	9.6	10	8.3	8.8	8.3
2014	7	8.1	8.7	7.7	8.7	7.9	10	9.6	10	8	8.5	8
2015	6.9	7.8	9.2	7.5	8.9	9.4	10	9.6	10	8.2	8.9	8.1
2016	6.8	7.5	9.2	7.8	8.9	9.7	10	9.6	9.8	8.1	9.4	7.9
2017	6.6	7.3	9.5	8.2	8.7	9.7	10	9.6	9.6	8.6	9.9	7.7
2018	6.3	7	9.2	8.3	8.4	9.4	9	9.6	9.3	8.7	9.6	7.4
2019	5.9	6.7	8.9	8.7	8.1	9.1	8.7	9.6	8.8	8.4	9.1	7.1
2020	5.6	6.4	9.1	8.4	7.8	8.8	8.2	9.6	8.5	8.1	8.6	6.8
2021	6.9	6.1	8.8	8.9	8.1	8.5	7.9	9.6	8.2	8.4	8.3	6.5
2022	6.6	5.8	8.3	8.6	8.1	8.2	7.8	9.6	7.9	8.5	8	6.4

Source: FRAGILE STATES INDEX, FFP ,THE FUND FOR PEACE, VARIOUS RPORTS:
https://fragilestatesindex.org

2-1-2: المؤشرات السياسية والأمنية:

1- **شرعية الدولة:** أن هذا المؤشر يسجل تدهوراً واضحاً من بين المؤشرات السياسية والأمنية حيث سجلت الأعوام (2007-2008) ارتفاعاً مماثلاً بلغ (9.4) درجة، وذلك يعود إلى الاحتلال الامريكي وما واكب ذلك من الشرعيات الموهومة للقِوى، عملت على تقزيم شرعية النظام ومن ثُم تحولت الديمقراطية في العِراق إلى نظام مشوه غُيبت عنه الشرعية، أما الأعوام (2015-2017) شهدت شرعية الدولة تفاقماً على التوالي بلغ (9.2) (9.2) (9.5) درجة، نتيجة استحواذ المجاميع الارهابية على عدد من المحافظات العراقية الأمر الذي أنعكس سلباً على شرعية الدولة، إلا أن أَسوَأَ درجة سجلت في تلك الفترة عند عام (2017)، فيما سجل عام (2020) ارتفاعاً هو الآخر حتى بلغ (9.1) درجة، وذلك نتيجة الاحتجاجات المُندلعة في العراق منذ أكتوبر (2019) كيان الطبقة السياسية في البلاد، فأوقعت الدولة في أزمةِ شرعية هدّدت النظام السياسي الذي نشأ بعد العام (2003)، وقد عجّلت من هذه الأزمة شكاوى ومطالباتٌ بـ(فرص العمل والخدمات) والمساءلة طالت البلاد برمّتها، حتى باتت ثقة الشعب بالحكومة في أدنى مستوياتها، ليأخذ على أثرها المؤشر في الانخفاض في الأعوام نهاية محل البحث (2021-2022) بلغ (8.8) (8.3) درجة.

2- **الخدمات العامة:**يعاني العراق منذ عقود من تردي كبير وواضح في توفير الخدمات حتى أصبحت أواوية ملحة، لتسجل الخدمات العامة في الأعوام (2007-2008) ارتفاعاً مماثلاً بلغ (8.5) درجة، نتيجة وقت الحروب التي عاشتها البلاد فضلاً عن عدم تعافي الاقتصاد من تلك الصدمات، في حين سجل المؤشر أفضل قيمة له عند عام (2015) بلغ (7.5) وذلك نتيجة التوجه الكبير نحو تقديم الخدمات للنازحين من المناطق التي استحوذت عليها المجاميع الارهابية، فيما سجل هذا المؤشر أَسوَأَ درجة عند عام (2021) بلغ (8.9) درجة، وذلك جاء بسبب الاحزاب "المتسلطة" والساسة الذين حكموا البلاد، الذين تعاقبوا على مسك السلطة بعد حقبة عام (2003) الأمر الذي أنعكس على تردي وغياب الخدمات العامة في العراق.

3- **حقوق الانسان وسيادة القانون:** سجل هذا المؤشر تدهوراً واضحاً ليحتل مراكز متطورة في غياب حقوق الانسان وسيادة القانون، حيث بلغ أَسوَأَ حالة له عام (2007) بلغ (9.7) درجة نتيجة العنف في تلك الفترة وتسبب العنف الطائفي في تزايد عدد العراقيين النازحين إلى خارج البلاد وتردي الأوضاع الأمنية والسياسية، إضافة إلى أن حوالي (200) أكاديمياً لقوا حتفهم في الفترة الواقعة بين العام (2003) ونهاية شهر آذار / مارس (2007)، في حين بلغ عدد المعتقلين منهم حوالي (150) في نهاية شهر آذار/مارس حيث أنهم اعتقلوا في أوقات مختلفة منذ شهر نيسان/أبريل (2003) (الأمم المتحدة، 2007: 12)، فيما سجل المؤشر أفضل حال له عام (2020) بلغ (7.8) درجة، نتيجة إلى تدهور الأمن الصحي في العراق بسبب جائحة كورونا (COVID-19) الأمر الذي أخذ إلى الغلق شبه التام في أغلب مفاصل الحياة الداخلية وعلى المستوى الخارجي لتتجه الحكومة نحو تقديم الرعاية والخدمات لتفادي خطر الجائحة.

4- **التدخل الخارجي:** يحتل هذا المؤشر تدهوراً كبيراً وتنامي حدة التدخل الخارجي ليسجل أَسوَأَ حال خلال الأعوام (2006-2009) بلغت (10) درجة على التوالي، نتيجة التدخلات والتعرض للعديد من المؤامرات الدولية؛ ولا تزال الساحة العراقية تشهد الكثير من الضّغوطات والمؤامرات, إضافة إلى التدخل المباشر من قبل الدول الأجنبية التي تبحث عن ضمان وتأمين مصالحها أو تحقيق أهدافها المنكوسة في الساحة العراقية ولو كان ذلك بطرق ووسائل غير شرعية، وبهذا فقد تعرض الأمن العراقي للعديد من الهزات والتحديات نتيجة التدخل المباشر وغير المباشر في شؤونه الدّاخلية؛ ممّا أدّى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية، حتى سجلت تلك الأعوام (إنذار مرتفع) على مجمل وضع الدولة ليحتل العراق ترتيباً دولياً متقدماً في رتب ومستويات الهشاشة إذ بلغت رتبته (4) (2) (5) (6) من بين (178) دولة وأن هذه الرتب قاسية جداً، فيما سجل المؤشر أفضل حال في عام (2014) بلغ (7.9) درجة، ليحتل مرحلة (إنذار) حتى سجل ترتيباً دولياً بلغت رتبته (13) من بين (178) دولة وعلى رغم انخفاض رتبته إلا إنها تبقى أولوية ملحة والجدول (2) يوضح ذلك.

5- **جهاز الأمن:** سجل هذا مؤشر هو الآخر تدهوراً على مستوى الأمن ليسجل عام (2007) أَسوَأَ حال بلغ (10) درجة، وذلك نتيجة التدهور الأمني والسياسي الذي عصف بواقع العراق جراء الحروب والظروف الأمنية، فيما جاءت الأعوام (2014-2017) والتي سجلت تلك الأعوام أَسوَأَ حال بلغ (10) درجة على التوالي إلى جانب عام (2007)، وذلك نتيجة لمواجهة التنظيمات الارهابية التي عصفت بعض المحافظات العراقية واستحواذهم على اراضٍ شاسعة من تلك المناطق، الأمر الذي أخذ إلى تظافر الجهود على المستوى جهار الأمن لمواجهة تلك التنظيمات، فيما سجل عام (2022) أفضل حال بلغ (7.8) درجة، يعود ذلك إلى تحسن الاوضاع الأمنية وهيكلة جهاز الأمن من خلال رفده بمعدات ومقاتلين في السلك الأمني.

6- **النخب المتعصبة:**شهد هذا المؤشر ارتفاعًا نحو مراحل تصنف بالخطرة ليسجل أَسوَأَ درجة خلال مدة البحث في عامي (2007-2008) بلغت (9.8) على التوالي، نتيجة لجوء النخب نحو توظيف الانقسامات العرقية والطائفية بين الجماعات في سعيها وراء السلطة، رافق ذلك التدخلات الخارجية التي تعزز من خطوط الانقسام وتحول الواقع والساحة العراقية محل تنافس، فضلاً عن تفشي المحسوبية، في حين سجل المؤشر بعدها استقراراً يصنف بالمرتفع خلال الأعوام (2008-2022) بلغ (9.6) درجة على التوالي، وذلك يعود إلى ما بعد الحرب على العراق وتفشي ظاهرة الأحزاب المتسلطة والصدمات الذي شهده الواقع العراقي جراء دخول التنظيمات الارهابية وظهور فضائل مسلحة خارج بنية المؤسسة الأمنية (البنك الدولي، 2020: 12).

7- **التظلم الجماعي:**يحتل هذا مؤشر درجات متقدمة إذ سجل (10) درجة في عام (2017) لتأتي بعدها الأعوام (2013-2015) هي الأخرى مسجلة (10) درجة على التوالي لتُعد أَسوَأَ درجات مسجلة، نتيجة لتردي الأوضاع الأمر الذي تسبب بتظلم كبير على مستوى العامة، في حين سجل أفضل حال عند عام (2022) بلغ (7.9) درجة، نتيجة التوجه الحكومي بجزئية دعم وتطوير الأفراد وخروجهم نوعًا ما من حلقة التعسف للفترات الماضية.

2-1-3: المؤشرات الاجتماعية:

1- **الضغوط الديموغرافية:**شهد هذا المؤشر أَسوَأَ مرحلة عند عامي (2007-2008) بلغ (9) درجة على التوالي، فيما يشرع بعدها في الانخفاض الطفيف لعامي (2012، 2014) بلغ (8) درجة، إلا إنها تصنف من الدرجات المرتفعة جداً وذلك نتيجة الاكتظاظ والضغوطات السكانية بسبب النمو السكاني المرتفع والتوزيع السكاني غير المتوازن.

2- **اللاجئون والمشردون:**بعد الصمات التي شهدها الواقع العراقي أخذ المؤشر في التنامي الكبير جراء الانقسامات العرقية والطائفية وعلى الصعيد الأمني حتى سجل أَسوَأَ درجة عند عام (2017) بلغ (9.9) درجة، حتى أخذ المؤشر في الانخفاض عام (2022) بلغ (8) درجة، نتيجة تحسن الاوضاع وتحرير الاراضٍ من التنظيمات الارهابية الأمر الذي شهد عودة عوائل كبيرة إلى مناطق سكناهم الاصلية.

3- **استنزاف العقول:**أن عدم التوجه الحكومي الجاد نحو الطاقات والعقول الوطنية واستثمارها وتوفير لهم الحماية الكاملة إلى جانب تردي الأوضاع الأمنية والسياسية عملت على استنزاف العقول، ليسجل المؤشر أَسوَأَ حال عام (2007) بلغ (9.5) درجة، فيما شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً بعد عام (2016) حتى سجل (7.9) درجة ليستمر المؤشر في التحسن حتى نهاية مدة محل البحث عام (2022) مسجلاً (6.4) درجة وهي الدرجة الأفضل، نتيجة التوجه نحو القضاء على الانقسامات العرقية والطائفية والتحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية ليكون عاملاً هاماً في تحسن درجة المؤشر.

ومن خلال بيانات الجدول (2) يمكن بيان وايضاح وضع العراق من بين مؤشرات الدول الهشة للمدة (2006-2022)، إذ نلاحظ أن ترتيب العراق دولياً من بين (178) دولة متصدراً قائمة مؤشرات الهشاشة حتى سجل عام (2007) ثاني دولة هشة بعد السودان التي تحتل المرتبة الأولى من العام المذكور، لتستمر رتبة العراق في التذبذب نحو الارتفاع والانخفاض، كما نلاحظ تحسناً

طفيفاً في نتيجة المؤشر إلا إن العراق مسجلاً حالة من الإنذار المرتفع في غالبية الأعوام الأمر الذي يبقى أولوية ملحة على مستوى الواقع العراقي.

الجدول (2) تصنيف العراق وفق مؤشرات الدول الهشة للمدة (2006–2022).

السنوات	(1)إجمالي الدول	(2)رصيد الدولة (نتيجة المؤشر)	(3) الترتيب دولياً (الرتبة)	(4)الملاحظات	(5)وضع الدولة
2006	178	109.0	4	---	لديها إنذار مرتفع
2007	178	111.4	2	تحسن (2.4) درجة	لديها إنذار مرتفع
2008	178	110.6	5	تراجع (0.8) درجة	لديها إنذار مرتفع
2009	178	108.6	6	تراجع (2.0) درجة	لديها إنذار مرتفع
2010	178	107.3	7	تراجع (1.3) درجة	لديها إنذار مرتفع
2011	178	104.8	9	تراجع (2.5) درجة	لديها إنذار مرتفع
2012	178	104.3	9	تراجع (0.5) درجة	لديها إنذار مرتفع
2013	178	103.9	11	تراجع (0.4) درجة	لديها إنذار
2014	178	102.2	13	تراجع (1.7) درجة	لديها إنذار
2015	178	104.4	12	تحسن (2.2) درجة	لديها إنذار مرتفع
2016	178	104.7	11	تحسن (0.3) درجة	لديها إنذار مرتفع
2017	178	105.4	10	تحسن (0.7) درجة	لديها إنذار مرتفع
2018	178	102.2	11	تراجع (3.2) درجة	لديها إنذار
2019	178	99.1	13	تراجع (3.1) درجة	لديها إنذار
2020	178	95.9	17	تراجع (3.2) درجة	لديها إنذار
2021	178	96.2	20	تحسن (0.3) درجة	لديها إنذار
2022	178	93.8	23	تراجع (2.4) درجة	لديها إنذار

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على:

FRAGILE STATES INDEX, FFP ,THE FUND FOR PEACE, VARIOUS RPORTS: https://fragilestatesindex.org

3-1: المبحث الثالث: أسباب ومعالجات الهشاشة في العراق.

3-1-1: أسباب الهشاشة في العراق: أن كل التغيرات التي حصلت في العراق بعد حقبة عام (2003) إلا إن الإخفاقات توالت بل ازدادت حدة الأمر الذي أتجه إلى الاعتماد على النفط بشكل أساسي، سواءً فيما يتعلق بوعود تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والأمني، أو فيما يتعلق بتوفير شروط عملية الانتقال نحو اقتصاد متنوع ذو استراتيجيات وملامح واضحة يعمد على قاعدة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية (النصراوي، 2021).

في حين أن العراق يقف على مفترق طرق فبعد مرور زهاء عقدين من الزمن على حرب عام (2003)، مازال البلد عالقاً وبشكل كبير في واقع الهشاشة، ويواجه حالة متزايدة من انعدام الواضح على مستوى الاستقرار السياسي، إضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة، وعلى الرغم من امتلاكهُ ثروات كبيرة وخامس أكبر احتياطي في العالم من النفط، ناهيك عن الموارد والإمكانات الأخرى، فأن سنوات من الحروب والصراعات والحصار وسوء الإدارة أدت وبشكل ملحوظ الى تراجع خطير على

مستوى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (البنك الدولي، 2020: 1-2) وأن من الأسباب التي تعمل على نمو الهشاشة في العراق الآتي:

1-عدم وضع خطط واستراتيجيات مدروسة في تفعيل وتنويع القطاعات الاقتصادية واستغلالها بشكل الأمثل، أي عدم التركيز على توجيه الاستثمارات نحو الصناعات والمشروعات الزراعية والخدمية الرائدة.

2-الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، أي أن العراق يعتمد بشكل كبير على الايراد النفطي في تمويل نشاطاته الأساسية.

3-الصدمات والاضطرابات السياسية والاجتماعية وانعدام الاستقرار على مستوى البلد، نتيجة التدخلات والتعرض للعديد من المؤامرات الدولية؛ ولا تزال الساحة العراقية تشهد الكثير من الضّغوطات والمؤامرات, إضافة إلى التدخل المباشر من قبل الدول الأجنبية التي تبحث عن ضمان وتأمين مصالحها أو تحقيق أهدافها المنكوسة في الساحة العراقية ولو كان ذلك بطرق ووسائل غير شرعية، وبهذا فقد تعرض الأمن العراقي للعديد من الهزات والتحديات نتيجة التدخل المباشر وغير المباشر في شؤونه الدّاخلية؛ ممّا أدّى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية.

4-نتيجة الاحتجاجات المُندلعة كيان الطبقة السياسية في البلاد، فأوقعت الدولة في أزمةِ شرعية، نتيجة لجوء النخب نحو توظيف الانقسامات العرقية والطائفية بين الجماعات في سعيها وراء السلطة، رافق ذلك التدخلات الخارجية التي تعزز من خطوط الانقسام وتحول الواقع والساحة العراقية محل تنافس وتفشي المحسوبية.

5-نقص التنويع الاقتصادي: يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على قطاع النفط، مما ينتج عنه اعتمادية عالية على دخل النفط وقلة التنويع في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

6-الفساد: تعاني العراق من مشكلة الفساد الذي يؤثر على السياسات الاقتصادية والاستثمارات وجودة الخدمات العامة. الفساد يقلل من الثقة في الحكومة ويصعّب إجراءات الأعمال وتدفق رؤوس الأموال.

7-نقص البنية التحتية والخدمات العامة: تعاني العراق من نقص في البنية التحتية مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، وهذا يعيق النمو الاقتصادي والاستثمارات وجذب الشركات الأجنبية.

3-1-2: معالجات الهشاشة في العراق:العراق رغم انهُ ليس بلد فقير إلا انهُ يعُد واحداً من الدول الهشة التي تكمن وتتمحور خطورة الهشاشة فيهِ بان طبيعة استقراره قابل للانهيار في أي وقت، ومع هذا لا يوجد تحديد واضح لحالة الهشاشة لدى الحكومات المنتخبة المتلاحقة التي حكمت العراق والتي تعترف ان هنالك اختلالات في البناء (السياسي والمؤسساتي والاقتصادي)، إذ أن الحكومات التي توالت على حكم العراق بعد حقبة عام (2003) ترفض الاعتراف بانها حكومات هشة منتجة لواقع الهشاشة وليس لديها أي حلول عملية وليس لديها القدرة الكاملة على وضع استراتيجيات طويلة الأمد أو الالتزام باستراتيجيات طويلة الأمد، كما أن الحكومات المنتخبة في العراق تخوض صراع السلطة والسياسة، وتعتقد أن هذا الصراع هو الذي سيقود إلى عملية اصلاح الاقتصاد والمؤسسات والأزمات، ولكن مع تعمق الانشقاقات السياسية عند بداية تشكيل كل حكومة جديدة في العراق سرعان ما يكتشف الجميع أن محاولات اصلاح الحكم قادت إلى أزمات جديدة قللت وبشكل واضح من قدرة العراق على وضع خطط لمواجهة الكوارث أو بناء مصدات للازمات أو على الأقل الاستفادة من الموارد في علاج الضرر (Khalid, 2022: 23).

تظهر فرصة للإصلاح مع كل أزمة ولكن طريق العراق نحو الإصلاح سيكون صعباً وغير مؤكد نتيجة لريعية الاقتصاد، إذ إن السبيل في معالجة الهشاشة يتمحور نحو التحول الهيكلي (التنويع الاقتصادي) والاصلاح، وهو طريق قد يجعل اقتصاد البلد أقل اعتماداً على النفط ويحرّكه بشكل أكبر نشاط القطاع الخاص، في حين يتعين على استراتيجية عملية التنويع والنمو في العراق التركيز على تنويع محفظة أصوله وذلك من خلال الاستثمار في أبنائه ورأس ماله ومؤسساته، أن العراق قد لا يكون قادراً على الاعتماد على عائدات النفط ما أجل الحفاظ على مستوى المعيشة في المستقبل، وعلى الرغم من انه يتمتع بخامس أكبر احتياطي

نفطي مؤكد في العالم إلا ان التقديرات تشير إلى أن هذه الاحتياطيات ستستمر فقط لـ (85–80) سنة قادمة، إذا ما افترضنا عدم حدوث انخفاض في الطلب العالمي على النفط وفي حالة تباطؤ الطلب، كما حدث خلال أزمة جائحة كورونا، وقد يتواصل ذلك نتيجة للتطور التكنولوجي أو الاعتبارات تغير المناخ، لذا سيكون العراق بحاجة إلى التحول بشكل أسرع إلى اقتصاد أقل اعتماداً على النفط، ومن هذا المنطلق وبناءً على ما تقدم يجب أن يصبح الاقتصاد العراقي غير نفطي وذلك من خلال عملة التنويع وتفعيل القطاعات الاقتصادية التي في سبات عندها يكون قادراً على الحفاظ على مستوى الدخل المتوسط في البلاد (البنك الدولي، 2020: 10).

مع تزامن انتهاء العمليات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية، أصبح بوسع العراق العمل على الاستثمار في البنية التحتية وذلك من أجل دعم التنمية المتنوعة، إلا أن معدل الاستثمار في العراق أقل من مستوى الطموح وكذلك أقل من الاستثمار لدى نظرائه في المنطقة ولمساعدة اقتصاد العراق على النمو في فترة ما بعد الأزمة فانه بحاجة إلى إعادة بناء رأسماله وذلك من خلال الاستثمار في البنية التحتية التي تعزز وتدعم الإنتاجية والخدمات الحيوية، وتشتمل هذه الفئة على البنية التحتية اللازمة لتطوير ممرات تجارية، وبنية تحتية ترتبط بتوفير المياه، والتنمية الريفية، ومنافذ حدودية أكثر كفاءة الأمر الذي يمكن أن يعود بالنفع على القطاع الزراعي، ومن دون تلك الاستثمارات ستزداد التكاليف التشغيلية للأعمال وتبقى الخدمات المقدمة واطئة الجودة. وبناءً على ما سبق فان السبيل في تفادي خطر الهشاشة تكمن في الآتي:(التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة،2019: 60)

1- ضمان النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد الوطني.
2- المساهمة في زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية وجعله قائدا لها وليس مجرد شريك ثانوي.
3- ضمان الشمول المالي ومضاعفة نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات المالية الحديثة وبخاصة الفقراء والنساء.
4- تنويع الاقتصاد وزيادة اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
5- تحسين بيئة الاعمال ومناخ الاستثمار وزيادة شفافية بدء الاعمال وانشاء استثمارات جديدة.
6- استكمال متطلبات إعادة الاعمار وبخاصة في المناطق المحررة من التنظيمات الإرهابية.
7- استيعاب التطور التكنولوجي وتحسين استجابة الاقتصاد له .
8- ضمان اصلاح اقتصادي صديق للفقراء.
9- اجتذاب رأس المال الأجنبي المباشر.
10- تطوير أسواق المال المحلية.
11- تحسين بيئة الاعمال وزيادة اسهام القطاع الخاص.

في حين أن الخروج من واقع الهشاشة في العراق يتطلب استراتيجية شاملة للإصلاح ولكن هذه الاستراتيجية في البلد لا تزال تدار كلياً بواسطة الدولة لخطط التنمية، الأمر الذي ينتهي إلى الشلل في أغلب مفاصل الدولة، حيث أن الحكومات تتبدل بسرعة في العراق منذ (18) عام وهي حكومات (تولد هشة) ولا وجود لبناء تراكمي في الإصلاح بل عمليات هدم وإعادة بناء وهكذا إلى أن تلاشت القواعد العامة التأسيسية في أي عملية تنموية قائمة في العراق، وبالتالي الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الهشاشة والضعف تحتاج إلى ثلاث أركان رئيسة تكمن في الآتي: (Khalid, 2022: 24–25)

أولاً: السيادة:أن العراق يحتاج الى أن يعزز مبدأ هيبة وسيادة الدولة واستقلالية القرار السياسي؛ أنهُ واحد من أهم الأسس التي تعتمدها الدول في معالجات مشكلة الدولة الهشة (الفاشلة)، وهي تعني السلطة السياسية العليا للدولة، في حين أن هناك جانبان رئيسيان للسيادة وهما: السيادة الداخلية والسيادة الخارجية، إذ تشير (السيادة الداخلية) إلى السلطة القانونية للأفراد أو الجمعيات الخاصة في الدولة، أما (السلطة الخارجية) تعني استقلال الدولة وعدم خضوعها لأي تدخل وسلطة من الخارج.

ثانياً: القطاع الخاص:طبيعة القطاع الخاص يقوم بدور محوري في عملية التنمية للدول الهشة، إذ لا يقوم بدور المساند للدولة في عمليات التنمية فحسب بل أنهُ يمكن أن يكون البديل الانجح والانسب للمؤسسات خاصة، كما أن القطاع الخاص يساهم في سد النقص والعجز في المؤسسات، إذ أن القطاع الخاص في العراق قد تم إهماله بشكل واضح ولعقود طويلة وأصبحت فكرة الدولة الشمولية فكرة راسخة في العقل العراقي على العكس من تجارب مشابهة في المنطقة مثل (مصر، المغرب ودول الخليج العربي) حيث استطاع عندها القطاع الخاص أن يتطور حتى أصبح ركن محوري في عملية الأداء الاقتصادي، لذى من الضروري التوجه نحو إعادة بناء القطاع الخاص حتى يأخذ دوراً جوهرياً في عملية التنمية، أن ذلك يحتاج إلى أن تقوم الدولة في إصدار التشريعات التي تحمي القطاع الخاص وتحمي الأفراد من الاستغلال وإصلاح أنظمة تنفيذ القانون وكذلك تفعيل أنظمة الحوكمة الفاعلة وتطوير أنظمة الرقابة والشفافية لكي لا يكون القطاع الخاص مصدراً للمال السياسي الفاسد على حد سواء.

ثالثاً: الشفافية والرقابة:تعتبر جوهر تعثر التنمية في العراق، كما تساهم الشفافية في تحسين ضعف الهشاشة في مفاصل الدولة، حيث أن الحكومات المتعاقبة منذ حقبة عام (2003) وضعت الشفافية والعدالة ومحاربة الفساد كواحدة أهدافها السامية في التغيير، ولكن سرعان ما ينهار هذا الهدف تحت وطأة ومسمى الانقسام السياسي الحاد، إضافةً إلى عدم نضج المعايير الحكومية التي تعالج مشكلة الضعف والفساد المستشري في المؤسسات، إذ إن تفعيل أنظمة الشفافية سوف تكون العلاج الفعال والحيوي الذي يساهم بشكل كبير في عملية تطوير الأداء التشغيلي للمؤسسات سواء كانت في القطاع العام أو حتى على مستوى شركات القطاع الخاص.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات: أن مؤشرات الهشاشة تسجل مراكز متطورة ومتقدمة ولا يزال وضع الدولة مسجلاً بين الإنذار والإنذار المرتفع، إذ نلاحظ أن ترتيب العراق دولياً من بين (178) دولة متصدراً قائمة مؤشرات الهشاشة حتى سجل عام (2007) ثاني دولة هشة بعد السودان التي تحتل المرتبة الأولى من العام المذكور نتيجة إلى:

1-لجوء النخب نحو توظيف الانقسامات العرقية والطائفية بين الجماعات في سعيها وراء السلطة، رافق ذلك التدخلات الخارجية التي تعزز من خطوط الانقسام وتحول الواقع والساحة العراقية محل تنافس.

2-عدم التوجه الحكومي نحو الطاقات والعقول الوطنية واستثمارها وتوفير لهم الحماية الكاملة إلى جانب تردي الأوضاع الأمنية والسياسية التي عملت على استنزاف العقول.

3-الفساد المالي والإداري المستشري في مفاصل المؤسسات العامة والخاصة، وانخفاض قدرة جذب الاستثمارات اللازمة للنهوض بقاعدة انتاجية متنوعة، والاعتماد بشكل كبير على الايراد النفطي في تمويل نشاطات الدولة الأساسية.

4-الاكتظاظ والضغوطات السكانية بسبب النمو والتوزيع السكاني غير المتوازن.

ثانياً: التوصيات:

1-ضرورة التوجه نحو إعادة بناء القطاع الخاص كي يأخذ دوراً جوهرياً في عملية التنمية، يرافق ذلك إصدار التشريعات التي تحمي القطاع الخاص وتحمي الأفراد من الاستغلال وإصلاح أنظمة تنفيذ القانون وكذلك تفعيل أنظمة الحوكمة الفاعلة وتطوير أنظمة الرقابة والشفافية لكي لا يكون القطاع الخاص مصدراً للمال السياسي الفاسد والأحزاب.

2-توجه الحكومة الجاد نحو استثمار وتوفير الحماية الكاملة للطاقات والعقول الوطنية جنباً إلى جانب التشخيص والقضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري التي نخرت اقتصاد الدولة.

3-العمل على وضع خطط واستراتيجيات مدروسة نحو اقتصاد أقل اعتماداً على النفط وتفعيل تنويع القطاعات الاقتصادية واستغلالها بالشكل الأمثل، كالقطاع الصناعي والزراعي والخدمي وتحسين بيئة الاعمال ومناخ الاستثمار وزيادة شفافية بدء الاعمال وانشاء استثمارات جديدة.

4-يجب وضع استراتيجية حكومية تكفل وبشدة منع التدخل الخارجي في الشأن العراقي، والتوجه الجاد نحو فرض سيادة وهيبة الدولة لما من ذلك من أهمية كبيرة على مستوى اقتصادها ومن تفاقم خطوط الانقسام بين النخب.

5-للتغلب على هشاشة الاقتصاد العراقي، يلزم تنفيذ إصلاحات اقتصادية هادفة تشمل تنويع الاقتصاد وتحسين البنية التحتية ومكافحة الفساد وتوفير بيئة استثمارية ملائمة، كما يتطلب ذلك التعاون الدولي والمساعدة المالية والفنية لتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

ختاماً، لا يتوقع أن العراق في المدى القصير والمتوسط يتمكن الخروج من دائرة وشرك الهشاشة والفشل بسبب الصراعات السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية، وحالة من الانقسام الحاد في الطبقة السياسية الحاكمة وتهديدات الإرهاب والتفكك الكبير وضعف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتردي الأوضاع الاقتصادية بشكل أو بآخر، الأمر الذي يتطلب تبني وضع خطط واستراتيجيات طويلة الأجل لبناء دولة متينة وقوية ومتماسكة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

المصادر:

1- الأمم المتحدة (2007) تقرير بشأن حقوق الإنسان في العراق: 1 كانون الثاني – 31 آذار/مارس https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/jan-to-march2007_ar.pdf

2- البنك الدولي (2020) التنمية الدولة تحت المجهر، النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق.

3- التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة (2019) انتصارات إرادة وطن، https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23321Iraq_VNR_2019_final_AR_HS.pdf

4- منظمة العمل الدولية (2016) العمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث: الدليل جنيف.

5- النصراوي، سلطان جاسم (2021) مسارات العراق في مؤشر الدولة الهشة، https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/27447

References:

1- Andersen, Louise and Müller, Bjorn and Stibout, Finn (2007), Fragile states and insecure people? Violence, Security, and the State in the First Century twenty, The Danish Institute for International Studies.

2- Anten, Louise (2009), Strengthening Governance in Post-Conflict Fragile States Issues paper, Clingendael Institute.

3- Asian Development Bank (2014) ,Fragility Index for a Differentiated Approach Engagement in Fragile and Conflict-Affected Situations – Asian Development Bank Stock No. ARM146739-2.

4- Carret,Jean-Christophe; Le Borgne,Eric; Abdulnour,Richard (2022), Iraq Economic Monitor : A New Opportunity to Reform – With a Special Focus on Iraq's Intertwined Development and Climate Realities : An Urgent Call for Action (English). Washington, D.C. : World Bank Group.

5- DFID (2005), Why we need to work more effectively in fragile states, Published by the Department for International Development, January.

6- Dowst, Michelle (2009), Working with Civil Society in Fragile States, POLICY BRIEFING PAPER 23.

7- Ethiopia, Addis Ababa (2015), State Fragility and State Building in Africa, Cases from Eastern and Southern Africa, United Nations University Series on Regionalism, ISBN 978-3-319-20642-4 (eBook) Volume 10.

8- Gsdrc (2016), Fragile States, Applied Knowledge Services Governance, Social Development. Humanitarian – Conflict, University of Birmingham, UK, Last updated: March.

9- Guillaumont, Patrick and Jeanneney, Sylviane Guillaumont (2009), State fragility and economic vulnerability: what is measured and why?, Document de travail de la serie.

10- Khalid, Rana (2022), CONNECTION BETWEEN FRAGILITY AND FAILURE IN IRAQ & WAY OUT STRATEGIES, IFPMC POLICY MAKING FORUM IRAQ.

11- Mcloughlin, C. (2012) Topic Guide on Fragile States, Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, UK.

12- Naude, Wim and Amelia U Santos-Paulino and Mark McGillivray (2011), Fragile States: Causes, Costs, and Responses, Database right Oxford University Press (maker), Typeset by SII Publisher Services, Pondicherry, India Printed in Great Britain, Oxford University.